

Distr.: General
3 July 2007
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون
البند ١٠٠ (ش) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٣	ألبانيا
٤	شيلي
٦	الصين
٧	لبنان
٧	المكسيك
٩	بولندا
١١	سيراليون
١٣	الجمهورية العربية السورية

* A/62/50.



أولا - مقدمة

١ - أهابت الجمعية العامة، في قرارها ٨١/٦١ بالدول الأعضاء، في جملة أمور، أن تمتنع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأن تتبع الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن، الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح عن دورتها لعام ١٩٩٣، من خلال التشاور والحوار الدائمين مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب الأعمال التي قد تعرقل هذا الحوار أو تضعفه. وعلاوة على ذلك، حثت الجمعية الدول على الامتنال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تكون أطرافا فيها. وشجعت الجمعية أيضا تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية الرامية إلى بناء الثقة، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، من أجل تجنب نشوب الصراعات ومنع اندلاع الأعمال القتالية بشكل غير مقصود أو عرضي. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ - ووُجّهت في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تلتبس تقديم آرائها. ووردت حتى الآن ردود من حكومات ألبانيا وبولندا والجمهورية العربية السورية وسيراليون وشيلي والصين ولبنان والمكسيك، واستنسخت في الجزء الثاني أدناه. وسيصدر ما يرد من ردود أخرى في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

ألبانيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧]

١ - اتفقت بالإجماع الدول الست والخمسون، ومن بينها ألبانيا، الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على عدد من تدابير بناء الثقة الهامة الرامية إلى تعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢ - وفي مؤتمر قمة إسطنبول في عام ١٩٩٩، أبرمت اتفاقات عسكرية أخرى ترد في وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩. وتنظم وثيقة فيينا عمليات التبادل السنوي للمعلومات بشأن أمور منها التخطيط الدفاعي والقوات البرية والجوية والتدريبات العسكرية الكبيرة. وللتحقق من صحة ما يتم تبادله من معلومات، تُجري الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا زيارات تقييمية وعمليات تفتيش لمناطق معينة. وقد قامت ألبانيا في العام الماضي بزيارات تقييمية وتخضع لزيارات التفتيش والتقييم المذكورة سنوياً.

٣ - ووفقاً لاتفاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المعلومات العالمية، يجري تبادل المعلومات سنوياً، بالإضافة إلى اتفاقات تبادل المعلومات الواردة في وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩، والتي تغطي أيضاً القوات البحرية والقوات المرابطة في الخارج.

٤ - وتهدف مدونة قواعد السلوك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن إلى توجيه الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن الفردي والجماعي. وتنبثق هذه المدونة عن القيم المشتركة الراسخة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول المشاركة فيها وتحسّد مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها وتجاه الدول الأخرى.

٥ - ومن الاتفاقات الهامة الأخرى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تم التوصل إليها وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهي تضع معايير ومبادئ وتدابير ملموسة للحد من تراكم هذه الأسلحة الذي يزعزع الاستقرار ومن انتشارها دون ضوابط. وتتبادل الدول المشاركة، ومن بينها ألبانيا، المعلومات المتعلقة بالواردات والصادرات والتشريعات المتصلة بمراقبة الدول لعمليات نقل الأسلحة وما إلى ذلك.

- ٦ - وساهمت ألبانيا في جميع هذه الاتفاقات، بتقديم جميع المعلومات المطلوبة في حينها وعلى النحو السليم.
- ٧ - وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على الفصل ١٠ من وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ المتعلق بالتدابير الإقليمية، تزيد ألبانيا باطراد عدد الاتفاقات الثنائية التي أبرمتها بشأن تدابير بناء الثقة والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.
- ٨ - وتتطلع ألبانيا إلى ضمان مصالحها الأمنية الأساسية من خلال الدبلوماسية الوقائية النشطة وتعزيز التعاون مع البلدان المجاورة والبلدان الواقعة في نفس المنطقة. وتشارك ألبانيا بنشاط في مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية وميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. وتشارك أيضا في مبادرات إقليمية أخرى مثل عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا واجتماعات وزراء الدفاع لبلدان جنوب شرق أوروبا والميثاق الأدرياتيكي باعتبار هذا النشاط مساهمة في أمن المنطقة والأمن بصورة عامة.
- ٩ - وتهدف ألبانيا إلى التعاون في جو يسوده السلام والمساهمة في الأمن إلى جانب جيرانها في المنطقة ومع البلدان الشريكة في منظمة حلف شمال الأطلسي، من خلال أعمال مثل أنشطة التدريب المتعدد الأقطار وعمليات دعم السلام. وهذه مساهمات في بناء الثقة والشفافية على الصعيد الإقليمي، تُقدّم من خلال الانفتاح فيما يتصل بالبعثات وهيكل الجيش الألباني، ومن ثم تُيسر المضي قدما بأهداف اتفاقات تحديد الأسلحة.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

- ١ - أسهمت تدابير بناء الثقة والأمن في تعزيز العلاقات العسكرية بين الدول. كما قللت من احتمالات نشوب النزاعات ونشوء التوترات بين الدول وعززت التعاون والثقة بين الدول الديمقراطية في نصف الكرة الغربي. وأسهمت في نهاية الأمر إسهاما ملموسا وفعالا في توطيد السلام واستتباب الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفي ترسيخ دعائم الديمقراطية وتعزيز الشفافية والحوار والثقة في الأمريكتين.
- ٢ - وشجعت شيلي على تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن. ولهذه الغاية، شاركت في مبادرات شتى من قبيل الاجتماعين الإقليميين المعقودين في إطار منظمة الدول الأمريكية (في السلفادور في عام ١٩٩٥ وسانتياغو في عام ١٩٩٨) واجتماع الخبراء المعقود في ميامي في عام ٢٠٠٣؛ والكتابين الأبيضين المنشورين بشأن الدفاع؛ والدراسة التي أجرتها اللجنة

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن منهجية موحدة لقياس التكاليف العسكرية لشيلي والأرجنتين (وهناك حاليا دراسة مماثلة يتم إجراؤها مع بيرو)؛ والتقارير المنتظمة التي تقدمها شيلي إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية؛ والتقارير المتعلقة بالوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية.

٣ - وترى شيلي أنه من المهم تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن من الجيل الثاني، وتعرب عن تأييدها لجهود لجنة الأمن في نصف الكرة الغربي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي أتاحت إنشاء المنتدى المعني بتدابير بناء الثقة والأمن الذي اجتمع مرتين بواشنطن العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ و تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٤ - وينبغي الإشارة إلى أن المنطقة قطعت شوطا هاما في مجال الشفافية في حيازة الأسلحة بإقدامها في عام ١٩٩٩ على اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية، وهي صك ملزم قانونا يهدف إلى الإسهام على أكمل وجه في تحقيق الانفتاح والشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية بالمنطقة من خلال تبادل المعلومات بشأن حيازتها بغية بناء الثقة بين دول الأمريكتين.

٥ - ونرى أن هذه الاتفاقية تتوخى العالمية وتذهب أبعد من قارتنا إذ يجوز بمقتضى المادة الخامسة منها أن تسهم أي دولة غير عضو في المنظمة في بلوغ الغرض من الاتفاقية. موافاة الجهة الوديعية (الأمانة العامة) سنويا بمعلومات عن صادرات الأسلحة التقليدية إلى الدول الأطراف في الاتفاقية. لكن لم تقم أي دولة غير عضو في المنظمة بذلك حتى الآن، الأمر الذي يجعل من المهم التعمق في هذه المسألة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لديها اهتمام بالتعاون في هذا المجال.

٦ - وتجدر الإشارة إلى أن شيلي وكندا قدما إلى الجمعية العامة للمنظمة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مشروع قرار اعتمده الوفود بتوافق الآراء، سعيا إلى تعزيز عالمية الاتفاقية وتنفيذها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن شيلي وكندا هما البلدان الوحيدان في المنطقة اللذان قدما إلى الأمانة العامة للمنظمة تقريريهما عن حيازة الأسلحة، عملا بأحكام الصك الدولي المذكور.

الصين

[الأصل: بالصينية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧]

آراء حكومة الصين بشأن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي

١ - تُولي حكومة الصين أهمية كبرى لتدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي. وتؤمن الصين بأن الغرض من تدابير بناء الثقة هو تعزيز الثقة والحد من سوء التفاهم، والحيولة دون نشوب النزاعات والحفاظ على الاستقرار. ويعتبر تحسين البيئة الدولية، والحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين الدوليين، وكفالة أن يظل أمن جميع البلدان غير منقوص شروط لا بد من توافرها لتدابير بناء الثقة وتشكّل أساساً لهذه التدابير. وينبغي أن تتخذ البلدان والمناطق المعنية تدابير بناء الثقة المناسبة على أساس من الطوعية والتدرج، آخذة في اعتبارها الظروف والأوضاع المحلية.

٢ - وقد التزمت الصين دوماً بتعزيز التعاون في مجال نزع السلاح الإقليمي، وتدابير بناء الثقة. ففي عام ١٩٩٤ وقّعت الصين والاتحاد الروسي اتفاقاً بشأن منع الأنشطة العسكرية الخطرة. وفي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ وقّعت الصين والهند سلسلة من الاتفاقات بشأن تدابير بناء الثقة في المجال العسكري على طول خط السيطرة الفعلية على الحدود المشتركة بين البلدين. وفي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وقّعت الصين اتفاقات لتعزيز الثقة في المجال العسكري والتخفيض المتبادل للقوات العسكرية في المناطق الحدودية مع الاتحاد الروسي وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وفي عام ٢٠٠٢، وقّعت الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلاناً بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي. وكذلك بذلت الصين سلسلة من الجهود الإيجابية، بالتعاون مع البلدان المعنية ضمن أطر من قبيل منظمة شنغهاي للتعاون، والمنندى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، من أجل تنفيذ تدابير لبناء الثقة أسهمت إسهاماً كبيراً في توطيد السلام والاستقرار الإقليميين.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

معلومات حول موقف لبنان من إجراءات بناء الثقة

بالإشارة إلى الموضوع والمستند أعلاه، تشير وزارة الدفاع الوطني إلى أن لبنان يؤيد جميع المبادرات والاتفاقيات الدولية الهادفة إلى بناء الثقة، والحفاظ على التوازن العسكري ومكافحة الانتشار غير المكبوح لمختلف أنواع الأسلحة في المنطقة والعالم، لما تسببه من تهديد خطير على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي. كما يؤكد تقيدته بالقانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وخاصة مبدأ تساوي الدول في السيادة والسلامة الإقليمية، وإن العقبة الرئيسية أمام لبنان في بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي هي إسرائيل، التي تستمر في حرقها للقوانين والأعراف الدولية وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل التي تشكل مصدر تهديد دائم على الصعيدين المحلي والإقليمي.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧]

التدابير التي اتخذتها المكسيك وفقا للقرارات من ٣ إلى ٨ من منطوق القرار ٨١/٦١ (الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) "تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"

١ - تؤيد المكسيك وضع تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتشارك في وضعها، عن طريق الامتثال للمعاهدات الدولية في مجالي أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

٢ - وفي هذا الصدد، وامتثالاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقدم المكسيك معلومات بشأن التدابير التي اتخذتها على الصعيد الوطني فيما يتعلق بمواضيع محددة: (أ) معلومات موضوعية بشأن المسائل العسكرية، بما في ذلك النفقات العسكرية؛ (ب) الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه؛ (ج) حالات التراكم المفرط للدخائر التقليدية؛ (د) تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية؛ (هـ) تحديد

الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ (و) تطبيق اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ (ز) في انتظار إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة؛ وضع قواعد دولية مشتركة بشأن استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية؛ (ح) الشفافية في مجال التسلح.

٣ - وتؤيد المكسيك، وتواصل تشجيع، التدابير الرامية إلى بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح، واللجنة الأولى للجمعية العامة المعنية بتزع السلاح والأمن الدولي، ومحافل هامة أخرى لنزع السلاح. وتؤيد كذلك وضع نهج إقليمي يقدم مساهمة مالية بطريقة طوعية إلى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤ - وفي هذا الصدد، تشجع المكسيك اتخاذ القرارات في سياق اللجنة الأولى وتطبيق التدابير الرامية إلى تعزيز القوى الدولية التي تعمل من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار.

٥ - وتتمثل ولاية مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين، وفقا للمادة ٢٤-١ من ميثاق الأمم المتحدة. وإذا كان من المؤكد أن عمل مجلس الأمن ينحصر في جزئه الأكبر في عمليات حفظ السلام التي تتم استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن القرارات المتخذة استنادا إلى المادة ٣٣ من الميثاق تعتبر ذات أهمية أكبر.

٦ - وتضمنت المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة تطويرا للمبدأ الوارد في المادة ٢-٣ وأشارت إلى إمكانية أن يطلب المجلس إلى الدول أطراف النزاع اللجوء إلى وسائل التسوية السلمية للنزاعات التي يتيحها القانون الدولي. ومعنى ذلك أن المجلس يمارس وظيفته الوقائية من خلال المادة ٣٣.

٧ - وإذا كنا نعتقد أن الهدف الرئيسي للمجلس هو حفظ السلام والأمن، فإن الأمر يصبح ملحا لتطوير مهامه. وترى اليزابيث كاوسنز: "يتصل العمل الخاص بمنع المنازعات بحل مجموعة القيم التي تلتزم بها منظومة الأمم المتحدة - وتشمل الحكم الرشيد، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون - والتي تكون صلتها السببية بالصراعات المسلحة موضع تساؤل عادة"^(١).

(١) انظر COUSENS, Elizabeth. "Conflict Prevention" en The UN Security Council; From the Cold War to the 21st Century (MALONE, David Editor). Lynne Rienner Publishers. Colorado, EEUU. 2004. P. 101

٨ - وفي الواقع، فإن حكومة المكسيك على اقتناع بالتشجيع على حل المنازعات بين الدول بالوسائل المنصوص عليها في المادة ٣٣ لتجنب اللجوء في وقت لاحق إلى الفصل السابع من الميثاق.

٩ - وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز حل المنازعات وفقاً للمادة ٣٣ من الميثاق سيساعد على تعزيز الإعلان الخاص بمنع نشوب نزاعات أو حالات قد تهدد السلام والأمن الدوليين وتسويتها وفي دور الأمم المتحدة في هذا الصدد، الوارد في قرار الجمعية العامة ٥١/٤٣^(٢). ويبدو أن هذا بمثابة حكم تنظيمي للمادة ٣٣ التي تعتبر مجلس الأمن الهيئة الرئيسية في مجال منع المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية.

١٠ - ويتصل حل المنازعات وفقاً للمادة ٣٣ بصورة مباشرة بموضوع سيادة القانون على الصعيد الدولي. وحتى يُصبح في الإمكان مناقشة هذا البند باعتباره بنداً مستقلاً في اللجنة السادسة للجمعية العامة، فإن حكومة المكسيك ترى أنه من المهم إعادة تأكيد ما يلي في جملة أمور "يمكن تعزيز سيادة القانون عن طريق عرض المنازعات بين الدول على مختلف الهيئات القضائية المختصة وتنفيذ قراراتها. ولذلك فإنه من المهم الدعوة إلى قبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية، والدعوة إلى إدراج شروط الحل السلمي للمنازعات في المعاهدات الدولية والتي تحيل المنازعات التي يمكن أن تثار بسبب تطبيقها أو تفسيرها إلى المحكمة أو إلى هيئة قضائية دولية أخرى"^(٣).

بولندا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - تؤدي سياسة بولندا في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن دوراً مهماً في السياسة الأمنية العامة للبلد. وهي وثيقة الارتباط أيضاً بسياسة تحديد الأسلحة التي تنتهجها المؤسسات والمنظمات التي تنتمي إليها بولندا وهي: منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

(٢) قرار الجمعية العامة ٥١/٤٣ الصادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

(٣) كلمة وفد المكسيك بشأن البند ٨٠ في جدول أعمال الدورة ٦١ للجمعية العامة للأمم المتحدة "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي" (A/C.6/61/SR.7، الفقرة ١٩).

٢ - وبولندا طرف في عدة اتفاقات متعددة الأطراف تتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن التي جرى التفاوض بشأنها وتنفيذها تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتشمل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة السماوات المفتوحة، ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ لمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن ووثائق أخرى.

اتفاقات ثنائية إضافية أبرمتها بولندا مع أوكرانيا وبيلاروس

٣ - تكمن الفكرة الرئيسية وراء الاتفاقات الإضافية الثنائية الأطراف المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن والواردة في الفصل ١٠ من وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ لمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن، في توسيع نطاق تدابير بناء الثقة والأمن القائمة أصلاً لتشمل جميع أنحاء أوروبا.

٤ - وتتفق الوثيقتان في زيادة تبادل المعلومات العسكرية، وتنفيذ أنظمة تحقق إضافية (عمليات تفتيش وزيارات تقييم)، والمراقبة الإضافية لبعض الأنشطة العسكرية، والأخذ بطرق جديدة للحصول على توضيحات بشأن الأنشطة العسكرية، وعقد اجتماعات منتظمة على مستوى وحدات التحقق في الدول المعنية.

٥ - وقام بتوقيع الاتفاق المتعلق بالتدابير الإضافية لبناء الثقة والأمن مع أوكرانيا وزير الدفاع الوطني في كلا البلدين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ودخل الاتفاق حيز النفاذ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وبدأ تنفيذه على المستوى العملي في عام ٢٠٠٥. ووجهت السلطات في بيلاروس دعوة إلى بولندا للمشاركة في محادثات ثنائية بشأن التدابير الإضافية لبناء الثقة والأمن في تموز/يوليه ٢٠٠١. وبعد عدة جولات من المشاورات، جرى اعتماد نص الاتفاق. وتبادلت بعثتا الدولتين إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الملاحظات وأبلغتا دولاً أخرى مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنشطتهما. ودخل الاتفاق الثنائي حيز النفاذ في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. لكن رئيسي وحدتي التحقق قررا البدء في التعاون العملي في عام ٢٠٠٥.

التنفيذ حتى الآن

٦ - لم يواجه التنفيذ العام لكلا الاتفاقين أي مشاكل. وتجدد الإشارة إلى تناقص دور الأحكام المتعلقة بالإبلاغ عن الأنشطة العسكرية ومراقبتها في المنطقة التي يُطبق فيها الاتفاقان، إذ يبدو من غير المرجح أن يجري، في المستقبل، أي نشاط خاضع لحكم الإبلاغ في المنطقة الحدودية كما جاء في كلا الاتفاقين. وهناك حالياً درجة عالية من الثقة والاستقرار في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية. ونظراً لكون الوحدات العسكرية في المنطقة التي يُطبق فيها

الاتفاقان (أي المنطقة الواقعة على عمق ٨٠ كيلومتراً في المنطقتين الحدوديتين) هي وحدها الخاضعة لحكم التحقق، تجري زيارة الوحدات نفسها كل سنة. وثمة مخططات لكي تشمل أفارقة التفتيش وأفرقة المرافقة ممثلين عن الوحدات من المناطق الحدودية في بولندا لتمكينها من توسيع نطاق التعاون عبر الحدود، عملاً بروح وثيقة فيينا (الفقرة ٣٠-١-٢). وكان كلا الاتفاقيين مهمين لتأكيد إرادة الدول المجاورة على توسيع نطاق التعاون في المجال العسكري. وشكلت عضوية بولندا في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي حافزاً إضافياً لإبرام اتفاقات من هذا القبيل لتبني للدول المجاورة من خارج المنظميتين أن بولندا تنوي الاستمرار في صلات الشراكة التي تربطنا بهما، لا بل وتعزيزها.

سيراليون

[الأصل: بالانكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - برهنت سيراليون مرة أخرى على التزامها بتعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار فيما بين الدول من خلال المشاركة في تقديم قرار الجمعية العامة ٨١/٦١. وإذ تدرك حكومة سيراليون أن منطقتي اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد عانيتا من صراعات مسلحة طال أمدها، فإنها تواصل العمل على التشاور والحوار الدائمين، وغير ذلك من وسائل تعزيز السلم والأمن بين دول المنطقة دون الإقليمية، وعلى نحو خاص دول اتحاد نهر مانو.

٢ - وترد فيما يلي بعض المبادرات وتدابير بناء الثقة المهمة التي جرى الاضطلاع بها على مستويات الحكومة والمجتمع المحلي والمجتمع المدني، والتي أسهمت في توطيد أو صون السلم والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية خلال الأشهر العديدة الماضية.

٣ - وشارك الرئيس كَبَّه في الاحتفال بالذكرى ١٥٩ لاستقلال ليبيريا في تموز/يوليه الماضي، وأكد لحكومة وشعب ليبيريا أن سيراليون تقدم لهم أفضل هدية ممكنة بمناسبة عيد الاستقلال، ألا وهي التعهد بأن مواطني سيراليون لن يكتفوا باعتبار مواطني ليبيريا جيراناً لهم، بل سيتعاملون معهم أيضاً كأفراد من الأسرة الممتدة ذاتها. وأحاط الرئيس كَبَّه علماً بتعهد الرئيسة جونسون - سيرليف بألا يُستخدم أي شبر من أرض ليبيريا، خلال ولايتها، للتآمر أو الاعتداء على الجمهوريات الشقيقة الواقعة غرب ليبيريا وشمالها.

٤ - وتمثلت إحدى نتائج حملة التوحيد التي خاضها شعب كيسي في عام ٢٠٠٥ في المناطق الحدودية الثلاث في سيراليون وغينيا وليبيريا في الاجتماع الأخير الذي استضافه

برلمانين ورؤساء وشيوخ القبائل لشعب كيسي والذي شكّل مبادرة لمنع نشوب الصراع. واستقطب العرض الزراعي والسوق التجاري اللذين أقامهما مؤخرا اتحاد نهر ماكونا لشعب كيسي واللذين أقيما في مقاطعة كيلاهون بسيراليون مشاركة واسعة من المجتمع المحلي في المنطقة الحدودية، وعزّز بالتالي أهداف تحقيق السلم وحسن الحوار على طول حدود البلدان الثلاثة.

٥ - وكان الرئيس كَبَّه قد اضطلع، في وقت سابق من هذا العام، بدور نشط في بذل المساعي الحميدة لتخفيف التوتر في غينيا المجاورة. ووصف رئيس وزراء غينيا الجديد، السيد لانسانا كوياتي، هذا الدور بأنه يتّسم بحسن التوقيت، وأضاف بأن سيادة الهدوء في بلده مجدداً بعد الاضطرابات التي شهدتها، يُعزى، إلى حدّ بعيد، إلى الجهود التي بذلها رئيس سيراليون.

٦ - وقام رئيسا سيراليون وليبيريا بعدة زيارات إلى غينيا. وفي شباط/فبراير، أكّدا لشعب غينيا استعدادهما للتعاون مع السلطات الغينية في تنفيذ بروتوكولات اتحاد نهر مانو المتعلقة بالأمن وبالمشاكل المتعلقة بعبور الحدود، وذلك ليس لمصلحة غينيا فحسب، بل لمصلحة ليبيريا وسيراليون أيضاً.

٧ - وعلى إثر انعقاد مؤتمر إصلاح قطاع الأمن في اتحاد نهر مانو الذي عُقد في كوناكري، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الأخير، تعمل الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو على استعراض مشروع معاهدة بشأن حسن الحوار، والاستقرار، والتضامن بين دول وشعوب الاتحاد، الذي تُعدّ كوت ديفوار جزءاً منه بصفتها عضواً منتسباً. ومن المتوقع أن يؤدي المشروع الحالي، الذي تقدمت به غينيا، إلى تعزيز وبناء الثقة بين شعوب الاتحاد في مجالات مثل مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتحديات المتعلقة بحرية تنقّل الأفراد والبضائع عبر الحدود، وتعزيز حقوق الإنسان كوسيلة لضمان السلم والاستقرار والأمن في المنطقة دون الإقليمية. ويشمل المشروع أيضاً حكماً بشأن التسوية السلمية للتراث.

٨ - وفيما يتعلق بمسألة الحدود بين سيراليون وغينيا على طول نهر ماكونا/موا، التي غالباً ما يشار إليها بمسألة ينغا، فقد أعادت سيراليون التأكيد على عزمها والتزامها بالعمل على تسوية المسألة بطريقة ودية وسلمية. وخلال الاجتماع الذي عُقد مؤخراً في كوناكري لمناقشة إعادة تنشيط اتحاد نهر مانو، والأمن في المنطقة دون الإقليمية، والوضع في ينغا، درس رؤساء دول كوت ديفوار، وغينيا، وليبيريا، وسيراليون التقرير الذي أعدته لجنة فنية أعلنت بصورة قطعية أن ينغا جزء من سيراليون. وأكد رؤساء الدول هذا الاستنتاج. لكن لوحظ أن الوثائق التي رجع إليها الرؤساء خلال مداواتهم احتوت على بعض التناقضات فيما يتعلق

بقطعة أرض تبعد مسافة ٢٠٠ متر عن الضفة الغربية لنهر موا/ماكونا وتحتلها غينيا حالياً. ومن المتوقع أن تؤدي زيارة يقوم بها نائباً رئيسي سيراليون وليبريا ورئيس وزراء غينيا إلى تسليط المزيد من الضوء على المشكلة.

٩ - وتعتبر إعادة فتح جسر نهر مانو مؤخراً بين سيراليون وليبريا تطوراً رئيسياً آخر في عملية توطيد السلام في المنطقة دون الإقليمية.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - يجب تأسيس نقطة اتصال إقليمية في الجامعة العربية بمساعدة حكومي ألمانيا وسويسرا بتمويل جزء من المرحلة الأولى.

٢ - خلال عام ٢٠٠٤ تم عقد اجتماع للخبراء بهدف وضع إطار عمل نقطة الاتصال الإقليمي.

٣ - يجب عقد اجتماع سنوي لنقاط الاتصال وعقد دورات تدريبية وإنشاء قاعدة بيانات عربية وشبكة معلومات إقليمية.

٤ - يجب تأكيد الدول العربية على استمرار التزامها بالموقف الموحد الذي تم اتخاذه خلال مؤتمر الأمم المتحدة والمعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه عام ٢٠٠١ وخاصة فيما يتعلق بالأولويات الدولية في مجال نزع السلاح (الدمار الشامل) وحق الشعوب في تقرير مصيرها وخاصة تلك الواقعة تحت الاحتلال وحقها في الدفاع عن النفس ومعالجة الأسباب الحقيقية للتزاعات المسلحة.

٥ - يجب التأكيد على إخضاع إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية والتزامها بها ونزع السلاح النووي الإسرائيلي.